إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد

تأليف

إسماعيل بن غنيم الجوهري

1165 **هـ**

محقق على ثلاث نسخ خطية

اعتنى به

محمد حامد محمد

اســـــم الكتـــــاب: إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد

اســـم المـــؤلـــــف: إسماعيل بن غنيم الجوهري

الترقيم الـــــدولي:978-977-6666-49-8

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشـــر والتوزيع © محفوظة لدار المحرر الأدبي للنشـــر والتوزيع المشـــهرة برقم 24821 بتاريخ 2015/10/1. ومقرها جمهورية مصر العربية / محافظة الجيزة.

وأي اقتباس أو تقليد، أو إعادة طبع، أو نشـــر أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون موافقة قانونية مكتوبة من الناشر يعرض صاحبه للمساءلة القانونية، والآراء والمادة الواردة وحقوق الملكية الفكرية بالكتاب خاصة بالمؤلف فقط لا غير.

مقدّمة

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ،في العالمين إنك حميد مجيد ـ

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عِمۡرَان الآية ١٠٢]

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النِّسَاء الآية ١]

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأَحۡزَاب من الآية ٧٠ الى الآية ٧١]

ثم أمَّا بعد.....

فهذه رسالة لطيفة فريدة ، من رسائل علوم اللغة العربية الشريفة ، لأحد العلماء المصريين ؛ وهو الشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري – رحمه الله – المتوفى سنة 1165 .

والرســـالة خاصـــة بمســـألة (أما بعد) وما يتعلق بها من أحكام ومسـائل ، وعلى صـغر حجمها إلا أنها حوت مسـائل غزيرة ومباحث لطيفة وفوائد جمّة .

وهي في الأصـل شـرح على رسـالة أخرى للمؤلف – رحمه الله – اسمها " إنجاز الوعد بمباحث أما بعد " .

هذا وما كان من خير ومن فضـــل ، فمنه وحده ســبحانه وتعالى ، وما كان غير ذلك فمني ومن الشــيطان ، فأســأله جلَّ وعلا الغفران ، والسماح عمَّ بدر مني وكان.

وكتبه

محمد حامد محمد

القاهرة في غرة رجب 1430هـ

التعريف بالمصنِّف

لم أظفر بترجمة وافية كافية شافية للمصنف رحمه الله تعالى ، إلا النذر اليسير له ولهذه الرسالة كما ورد في بعض فهارس الكتب، فقد جاء في [الأعلام للزركلي321/1]:" الجوهري

(000 - 1165 هـ = 000 - 1752 م)

إسماعيل بن غنيم الجوهري: له كتب، منها (إحراز السعد - خ) في مباحث أما بعد، رسالة، و (بلوغ المرام - خ) شرح خطبة شرح القطر لابن هشام، و (شرح منظومة للشبراوي - خ) فرغ منه سنة 1160 و (أجوبة - خ) على أسئلة للجلال السيوطي رسالة، و (رفع الاستار المسبلة عن مباحث البسملة - خ) رسالة، و (القول المحكم على ديباجة شرح السلم - خ) فرغ من تأليفه سنة 1165 و (بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام - خ) في دار الكتب، و (حلل الاصطفا بشيم المصطفى - خ) في جامعة الرياض (94) و (الكلم الجوامع - خ) رسالة أتمها سنة 1150 في البداية (ن 4840 ج)."اهـ

وفي [كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 32/3]:" إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد تأليف إسماعيل بن غنيم الجوهري المتوفي بعد سنة 1151 إحدى وخمسين ومائة وألف"اهـ.

وفي [هدية العارفين 1: 220] :" إسماعيل بن غنيم الجوهري له من التصانيف إنجاز الوعد بمسائل أما بعد. إحراز السعد بإيجاز الوعد بمسائل أما بعد. حلل الاصطفاء بشيم المصطفى صلى الله عليه وسلم. فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة فرغ منها سنة 1151 إحدى وخمسين ومائة وألف له القول المحكم على ديباجة شرح السلم."اهـ

وفي [إيضاح المكنون 32/1] :" إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد - تأليف إسماعيل بن غنيم الجوهرى المتوفى بعد سنة 1151 إحدى وخمسين ومائة وألف."اهـ

وفي [معجم المطبوعات :198]: " ابن غنيم الجوهري " (الشـيخ) إســماعيل " إحراز الســعد بإنجاز الوعد بمســائل أما بعد(نحو) طبع بهامش الرسالة الكبرى في البسملة للصبان (مصر 1308)"اهـ

وصف النسخ الخطية

- النسخة الأولى:

وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية العامرة برقم(316414) ، ومسطرتها 25 سطرًا، وتقع في 10 ورقات ، وقد كتبت بخط نسخ جيد ، وبها بعض الطمس في بعض الصفحات.

وتبدأ بقوله : الحمد لله الذي جعل أما بعد لأرباب البلاغة فصل الخطاب ، ومنح أحبته سلوك سبيل الصواب لاقتناص نتائج الألباب....

وتنتهي بقوله: والحمد لله على الختام لهذا التأليف بكسر الخاء.....

وقد كتبت هذه النسخة ، وكان الفراغ منها في شهر رجب سنة 1152هـ

- النسخة الثانية:

وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية العامرة برقم (335756)، ومسطرتها 25 سطرًا، وتقع في 10 ورقات، وخطها نسخ ، وعلى غلافها وقف من الشيخ حسن النواوي على طلبة العلم بالأزهر الشريف.

وهي تبدأ بقوله : الحمد لله الذي جعل أما بعد لأرباب البلاغة فصل الخطاب ، ومنح أحبته سلوك سبيل الصواب لاقتناص نتائج الألباب....

وتنتهي بقوله: والحمد لله على التمام والكمال، تم نسخ هذه الرسالة بعون الملك العدل المسمَّاة بإنجاز الوعد على أما بعد بقلم الفقير راجي عفو ربه الفعال أحمد بن محمد بن أحمد عبد المتعال.....

وكان الفراغ من هذه النسخة في يوم السبت الموافق السابع عشر من شهر رجب لعام 1291هـ.

- النسخة الثالثة:

وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية العامرة برقم(310710)، ومسطرتها 25 سطرًا، وتقع في 11 ورقة، وقد كتبت بنسخ جيد، وفي كل سطر ما ين 8-10 كلمات.

وتبدأ بقوله: الحمد لله الذي جعل أما بعد لأرباب البلاغة فصـــل الخطاب ، ومنح أحبته سلوك سبيل الصواب لاقتناص نتائج الألباب....

وتنتهي بقوله: وهذا آخر ما تيســـر جمعه والحمد لله على التمام والكمال تم نســخ هذه الرســـالة بعون الملك العدل ، المســـمَّاة بإنجاز الوعد على أما بعد بقلم الفقير راجي عفو ربه في القيامة أســـير المساوئ محمد بن سلامة غفر الله له ولوالديه.....

وقد كان الفراغ من هذه النســـخة كما ورد في آخرها، بعد صـــلاة العصر من يوم الأحد 12 جماد الآخر عام 1291 هـ.

نماذج من النسخ الخطية

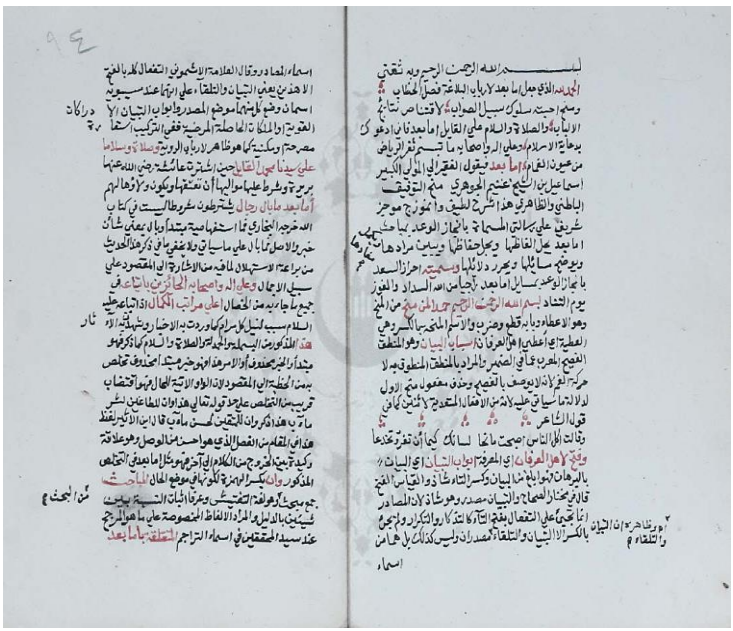

الورقة الأولى من النسخة الأولى

الورقة الثانية من النسخة الثانية

الورقة الثالثة من النسخة الثالثة

عملي في الكتاب

- نسخت المخطوطات الثلاث ، وفاضلت بينهم فكانت النسخة الثالثة هي التي اعتمدتُ عليها ، وأكملت ما بها من نقص من أخواتها، وأثبتُ الفروق بينهم.
- اتبعت قواعد الإملاء الحديثة في نسخ المخطوط ، ملتزمًا في ذلك بقواعد الترقيم.
- ميزت المتن بين معكوفتين هكذا ( ) بخط ثخين.
- علقت على ما يحتاج إلى تعليق ، من كشف غامض، أو بيان مُشكل.
- عرفت ببعض الأعلام الوارد ذكرهم في ثنايا الكتاب.
- عزوت الأقوال والنقولات والأبيات الشعرية إلى قائليها – قدر الإمكان-.
- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها من دواوين السنة.
- ترجمت للمصنِّف بترجمة موجزة ، أثبت فيها صحة نسبة الكتاب إليه، كما جاء في أول الكتاب.

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

الحمد لله الذي جعل أما بعد لأرباب البلاغة فصل الخطاب ، ومنح أحبته سلوك سبيل الصواب ، لاقتناص نتائج الألباب .

والصلاة والسلام على القائل : أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، وعلى آله وأصحابه ما تبسَّم ثغر الرّياض من عيون الغمام .

أما بعد.... فيقول الفقير إلى المولى الكبير إسماعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق الباطني والظاهري : هذا شرح لطيف ، وأنموذج موجز شريف على رسالتي المسمّاة بـ " إنجاز الوعد بمباحث أما بعد " يحل ألفاظها ، ويجلّ حفاظها، ويبين مرادها، ويكمل مفادها، ويوضح مسائلها، ويحرر دلائلها، وسميته " إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد " راجيًا من الله السَّداد والفوز يوم التَّناد.

(بسم الله الرحمن الرحيم ، حمدًا لمن منح) من المنح وهو الإعطاء[1] ، وبابه : قطع وضرب. والاسم : المِنحة، بالكسر وهي العطية . أي : أعطي أهل العرفان (أسباب البيان) وهو المنطق الفصيح المعرب عمَّا في الضمير.

والمراد بالمنطق: المنطوق به ، لا حركة الفم؛ لأنه لا يوصف بالفصيح، وحذف مفعول منح الأول لدلالة ما سيأتي عليه ؛ لأنه من الأفعال المتعدية لأثنين ، كما في قول الشاعر[2] :

وقالت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحاً لسانكَ، كيما أن تغرَّ وتخدعا؟

---

1 الصحاح 408/1 ، تاج العروس 154/7

2 القائل: هو جميل بن معمر العذري . والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 3، والأشموني: 522/ 2/ 283، والعيني: 3/ 244، 4/ 379، وشرح المفصل: 9/ 14، والخزانة: 3/ 854، والهمع: 2/ 5، والدرر: 2/ 5، والمغني: 333/ 242، والسيوطي: 173، والتصريح: 2/ 230، 231، ديوان جميل: 25.

(وفتح لأهل العرفان) أي: المعرفة (أبواب التبيان) أي : البيان بالبرهان، فهو أبلغ من التبيان. وكسر التاء شاذ ، والقياس الفتح.

قال في مختار الصحاح[1]: والتّبيان مصدر وهو شاذ؛ لأن المصادر إنما تجئ على التَّفعال بفتح التاء كالتذكار والتكرار، ولم يجئ بالكسر إلا التبيان والتقاء اهـ

وظاهره أن التبيان والتقاء مصدران . وليس كذلك ؛ بل هما من أسماء المصادر.

وقال العلامة الأشموني[2] : " التفعال كله بالفتح ، إلا هذين – يعني التبيان والتقاء- على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر ، وأبواب التبيان : الإدراكات القوية أو الملكات الحاصلة المرضية.

ففي التركيب استعارة مصرّحة أو مكنية كما هو ظاهر لأرباب الرويّة.

(وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمد القائل) حين اشترت عائشة رضي الله عنها بريرة وشرط عليها مواليها أن تعتقها ويكون ولاؤها لهم .

(أما بعد ما بال رجال) يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله. خرّجه البخاري[3].

---

1 2083/5

2 الأُشْمُوني : علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية. أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة. ولى القضاة بدمياط. وصنف " شرح ألفية ابن مالك - ط " في النحو، و " نظم المنهاج " في الفقه، و " شرحه " و " نظم جمع الجوامع " و " نظم إيساغوجي " في المنطق. قال السخاوي: راج أمره ورجح على الجلال ابن الأسيوطي، مع اشتراكهما في الحمق! غير أن ذلك أرجح. الأعلام للزركلي 10/5

3 أخرجه البخاري في المساجد، باب ذكر البيع والشراء على المنبر، حديث رقم 444، وهو من شواهد أوضح المسالك 4/ 235، وشرح ابن الناظم ص509، وشرح ابن عقيل 2/ 392.

فما استفهامية مبتدأ، وبال بمعنى شأن: خبر . والأصل : فما بال على ما سيأتي.

ولا يخفى على ما في هذا الحديث من براعة الاستهلال ، لما فيه من الإشارة إلى المقصود على سبيل الإجمال.

(وعلى آله وأصحابه الحائزين باتباعه) في جميع ما جاء به من الخِصال.

(أعلى مراتب الكمال) إذ اتباعه عليه السلام سبب لنيل كل مرام ، كما وردت به الأخبار ، وشهدت به الآثار.

(هذا) المذكور من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام كما ذكر ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، أو الأمر هذا فهو خبر مبتدأ محذوف تخلص به من الخطبة إلى المقصود ؛ لأن الواو الآتية للحال ، فهو اقتضاب قريب من التخلص على حد قوله تعالى ﴿هَـٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾﴾ [ص الآية ٥٥] ، ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾﴾ [ص الآية ٤٩] .

قال ابن الأثير[1] : " لفظ (هذا) في المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل ، وهو علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام إلى آخر ، فهو مثل أما بعد في التخلص المذكور " .

---

1 ابن الأَثِير: إسماعيل بن أحمد بن سعيد، عماد الدين ابن تاج الدين ابن الأثير: كاتب، من العلماء بالأدب، شافعيّ، حلبي الأصل. ولي كتابة الدرج بالديار المصرية، بعد أبيه، مدة وتركها تورعا. وقتل بظاهر حمص في وقعة مع التتار. له (خطب) مدونة، و (عبرة أولي الأبصار في ملوك الأمصار) لم يذكر فيه وفياتهم، و (كنز البراعة) وقع اسمه في كشف الظنون (كنز البلاغة) خطأ، (اختصره ابنه أحمد بن إسماعيل (المتقدم) و (إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام - ط) مجلدان، علق به على عمدة الأحكام للجماعيلي المقدسي، و (شرح قصيدة ابن عبدون - خ) في دار الكتب، جزآن، شرح به (البسامة) الرائية، في رثاء بني الأفطس، اختصره من شرح ابن بدرون، وضبط المشكل من ألفاظ القصيدة وزاد عليها نيفا وخمسين بيتا ذكر بها نحو أربعين دولة . الأعلام للزركلي 309/1

(وإنَّ) بكسر الهمزة لكونها في موضع الحال (المباحث) جمع مبحث من البحث ، وهو لغةً : التفتيش ، وعرفًا : إثبات النسبة بين شيئين بالدليل[1].

والمراد : الألفاظ المخصوصة على ما هو المرجح عند سيد المحققين في أسماء التراجم.

(المتعلقة بأما بعد) الواقعة في أثناء الخطب (خمسة وعشرون) مبحثًا ترجع إلى أربعة مقاصد:

- المقصد الأول : في أما بعد بتمامها ، وفيه سبعة مباحث:
  - الأول : في حكم الإتيان بها .
  - الثاني : فيما يؤتى بها له .
  - الثالث : في قياس وبعد ونحوها عليها .
  - الرابع : في وجه عدم ورودها في القرآن.
  - الخامس : في أول من نطق بها .
  - السادس : في بيان أنها فصل الخطاب أو غيرها .
  - السابع : أنها من قبيل الاقتضاب ، أو التخلص.
- المقصد الثاني : في أما ، وفيه ثمانية مباحث :
  - الأول : في معناها .
  - الثاني : في أصلها .
  - الثالث : في إعراب ذلك الأصل.
  - الرابع : في وجوب قرن الفاء بجوابها .
  - الخامس : فيما يفصل به بينها وبين الفاء .
  - السادس : في وجوب لصوق الاسم بها .
  - السابع : في بيان اطراد حذفها .

---

1 تاج العروس 163/5 ، القاموس المحيط 164

- الثامن : في ذكر الجواب عن الإشكال في وجوبها.

- المقصد الثالث : في الظرف ، وفيه ستة مباحث :

- الأول : في بيان أنه ظرف لغو أو مستقر .
- الثاني : في بيان أنه ظرف زمان أو مكان .
- الثالث : في بيان حكمه من حيث الإعراب والبناء.
- الرابع : في بيان أنه من متعلقات الشرط أو الجزاء .
- الخامس : في بيان عدم اقترانه بأل .
- السادس : في العامل فيه.

- المقصد الرابع : في الواو ، وفيه أربعة مباحث :

- الأول : في معناها .
- الثاني : في وجه تخصيصها بالنيابة .
- الثالث : في بيان كونها عاملة في الظرف .
- الرابع : في امتناع الجمع بينها وبين أما .

(فأردتُ نظمها) أي هذه المباحث المتقدمة ، أي جمعها (في عِقد) بكسر العين : القلادة . والمراد : اللفظ المخصوص ، والنظم في الأصل وضع اللآلئ في السلك .

ففي العقد مجازان: استعارة ومجاز الأول ، وفي النظم استعارة تصريحية تبعيَّة ، وإحدى الاستعارتين ترشيح للأخرى.

(يعترف بحسنه أمثالي) من المبتدئين ، وهم (القاصرون) عن إدراك دقائق المعاني ، العاجزون عن التمييز بين الغث والسمين من المباني.

(وسميته) أي هذا العقد (إنجاز الوعد) أي توفيته بسرعة (مباحث أما بعد) ليوافق الاسم معناه ، والباء في الأصل تتعلق بالوعد ولا تعلّق لها الآن بشيء لكونها صارت جزء علم .

(راجيًا من الله) تعالى (التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وضـــده الخذلان . والمراد بالقدرة : العرض المقارن للفعل لا الاستطاعة.

فلم يدخل الكافر فلا حاجة في إخراجه ، لقولهم : وتســهيل ســبيل الخير إليه . إذ لا قدرة فيه بهذا المعنى .

(والهداية) أي الوصــول (مهايع التَّحقيق) جمع مهيع ، الطريق الواضح ، والتحقيق إثبات المسألة بالدليل أو إثباتها على الوجه الحقّ.

(إنه) تعالى (قدير) على جميع الأشـياء ، ومنه التوفيق والهداية المـذكورتـان ، فلا يليق الالتجـاء إلا إليـه ، ولا التعويـل في جميع المهمّات إلا عليه (وبالإجابة) لكل مسئول (جدير) أي حقيق .

المقصد الأول في " أما بعد "

وفيه سبعة مباحث :

الأول : في حكم الإتيان بها :

وقد أشار بقوله : يُسنُّ الإتيان بها اقتداءً به عليه الصلاة والسلام ، فإنه كان يأتي بها في خطبه ، وكتبه ، بحسب ما يليق بالمقام ، كما ثبت في صحيح الأخبار عن الأئمة الأعلام.

من ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام إلى هرقل عظيم الروم ، فإنه قال فيه كما رواه البخاري[1] : " بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلامٌ على من اتبع الهدى.. أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام اسلمْ تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فعليك إثم الإريسيين " .

وقوله في خبر بريرة المشهور : " أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله". كما مرَّ .

الثاني : فيما يؤتى بها له :

وقد أشار إليه بقوله (للانتقال من غرض) أي : معنى مقصود للمتكلم (إلى غرض آخر) أي : مغاير للأول ولو بالنوع ، فالتغاير بالجنس كقولك: عمرو مقيم أما بعد فزيدٌ ذاهب .

فالكلامان متغايران جنسًا ؛ إذ مضمون الأول إقامة عمرو ، والثاني ذهاب زيد.

والتغاير بالنوع ، كقولك عمرو ذاهب أما بعد فزيد ذاهب ، فالكلامان متغايران نوعًا ؛ إذ مضمون الأول ذهاب عمرو ، والثاني

---

1 (7) و66/4 (2978) و94/9 (7196) ، وفي (الأدب المفرد) 1109

ذهاب زيد ، وهما نوعان من مطلق الذهاب ، فلا يسوغ الإتيان بها في أول الكلام ولا في آخره ولا بين كلامين متَّحدين ، فلا يقال : أما بعد بسم الله الرحمن الرحيم. ولا بعد إفراغ الكتاب أما بعد ، ولا زيد قائم أما بعد فزيد قائم.

وما قبل أما بعد الواقعة في الكتب مغاير لما بعدها ، إذ مضمون ما قبلها ثبوت الابتداء بالبسملة والحمدلة ونحوها ، ومضمون ما بعدها ثبوت الأوصاف الشريفة للمؤلف ، أو السبب الحاصل على التأليف.

الثالث: في قياس "وبعد " ونحوها مما يؤتى به للانتقال المذكور عليها:

وقد أشار إليه بقوله (ومثلها) أي : ومثل أما بعد في السنة قول غالب المؤلفين في الكتب (وبعدو) قول الإمام السنوسي في الصغرى.

(اعلم) أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام ؛ لأنها فرعها وما ثبت لأصل ؛ فإنه يثبت لفرعه ، ولأن المقصود من الإتيان بها إنما هو الانتقال إلى المقصود ، وهو حاصل بما ذُكر.

الرابع : في وجه عدم ورودها في القرآن العزيز:

وقد أشار إليه بقوله (ولم ترد) أما بعد (في القرآن) العزيز في مقام الانتقال إلى المقصود ، وإنما جيء فيه بهذا ، كما في قوله تعالى ﴿هَـٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾﴾ [ص الآية ٥٥] تخلص به من ذكر أصحاب الجنة إلى ذكر أصحاب النار ، وقوله تعالى ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص الآية ٤٩] تخلص به من ذكر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى ذكر الجنة وأهلها .

(للطول) الحاصل في أما بعد بالنسبة لاسم الإشارة ، فترك الإتيان بها لما فيها من التطويل ، وأتى باسم الإشارة لما فيها من الاختصار على ما عليه التعويل من التعليل.

الخامس: في أول من نطق بها :

وقد أشار إليه بقوله (وأول من نطق بها) من البلغاء (آدم) عليه السلام ، قال تعالى ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة الآية ٣١] ، ومن جملتها " أما بعد " ، ولا يقال الكلام في الأولية لا في التعليم على أنه لا يلزم من التعليم لشيء النطق به ، فلا دلالة في الآية على المدعي لأنَّا نقول هو أبو البشر ، وقد ثبت نطقه بجميع ما علّمه من الأسماء بقوله تعالى ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البَقَرَة الآية ٣٣] .

فلزم أن يكون أول من نطق بها (وقيل) أول من نطق بها (داود) عليه السلام ، لقوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص الآية ٢٠] وفصل الخطاب هو " أما بعد " على ما سيأتي (وقيل يعقوب) عليه السلام حين جاءه ملك الموت ، قال: أما بعد فإنا أهل بيت موكل بنا البلاء[1].

(وقيل قس) بن ساعدة (وقيل كعب) بن لؤي (وقيل يعرب) بن قحطان (وقيل سحبان) بن وائل.

وجمع بين هذه الأقوال بأن الأولية بالنسبة للأول حقيقية ، وبالنسبة لغيره إضافية ، أي : بالإضافة إلى العرب ، أو القبائل ، فجملة الأقوال سبعة ، وقد جمعتها في قولي:

نهاك خلافًا في الذي قد تقدما بنطق أما بعد فاحفظ لتغنما

فداود يعقوب وآدم أقرب فقس سحبان فكعب

السادس: في أن فصل الخطاب هي أو غيرها :

وقد أشار إليه بقوله (وهي) أي : أما بعد (فصل الخطاب) المشار إليه بقوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص الآية ٢٠] .

---

1 مفاتيح الغيب 504/18

قال ابن الأثير : والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان ، أن فصـــل الخطاب هو أما بعد ؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده ، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المقصود فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله " أما بعد "

وقيل فصل الخطاب : الفاصل من الخطاب الذي يتبعه من يخاطب به ، ويعلمه بينما لا يلتبس عليه بغيره .

السابع : في بيان أنها من قبيل الاقتضاب ، أو التخلص :

وقد أشـــار إليه بقوله (وهي من) قبيل (الاقتضـــاب القريب من التخلص) وهما نوعان من أنواع البديع المحسّـــنة للكلام ، وذلك أنه ينبغي للمتكلم أن يتأنق في الانتقال إلى المقصود ؛ لأن السامع مترقب للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون ، فإن جاء حسنًا مثلاً ثم الإطراق نشط واستعد لسماع ما بعده ، وإلا فلا .

فالانتقال الحســـن التخلص ، والاقتضـــاب القريب منه بخلاف الاقتضـــاب الخالص ، فالتخلص : الانتقال من الافتتاح إلى المقصـــود مع رعاية الملائمة بينهما ، كقوله[1] :

أمطلعَ الشمسِ تنوي أنْ تؤمَ بنا فقلتُ كلاَّ ولكن مَطْلِعَ الجُودِ

فبينهما من المناســـبة والملائمة ما لا يخفى ، إذ كل منهما محل لظهور ما به كمال الانتفاع.

والاقتضاب الخالص : الانتقال من الافتتاح إلى المقصود فجأة ، أي : من غير فاصل بلا ملائمة بينهما ، كقوله[2] :

لَوْ رَأَى اللَّهُ أن لِلشَّيْبِ فَضْلاً جاورتهُ الأبرارُ في الخُلدِ شيبا

كُلَّ يوم تُبدي صُرُوفُ اللَّيالي خُلُقاً مِن أَبِي سَـــعِيدٍ رَغيبَا

---

1 لأبي تمام في مدح عبد الله بن طاهر لما خرج إليه "الديوان 2/ 132"

2 أمالي المرتضى 1: 610 والزهرة 1: 448 ومحاضرات الراغب 3: 324 وديوان أبي تمام 1: 168.

إذ لا ملائمة بين علم الله الخير في الشيب ، وإبداء صروف الليالي الخلق من أبي سعيد.

والاقتضـــــاب القريـب من التخلص : الانتقـال من الافتتـاح إلى المقصـود مع نوع من المناسـبة ، وشـيء من الملائمة كقول المؤلفين في أثناء الخطب " أما بعد " حيث انتقل من الحمد وما بعده إلى كلام آخر من غير ملائمة فهو من الاقتضـاب ، لكنه يقرب من التخلص من حيث أنه لم يؤت به فجأةً من غير نوع من الارتباط ؛ لأن ما بعده له تعلق وارتباط بما قبله من حيث الترتيب والتوقف ؛ لأن أما فيه معنى الشـــرط المفيد . لذلك قال صـــاحب التلخيص :" ومنـه – أي من الاقتضاب – ما يقرب من التخلص ، كقولك بعد حمد الله أما بعد .

المقصد الثاني في " أما "

وفيه ثمانية مباحث :

الأول : في معناها :

وقد أشـــار إليه بقوله (وأَمّا) بفتح الهمزة وتشـــديد الميم ، حرف مفيد لأمور أربعة ، مفيد (للشـــرط) دائما. أي : تعليق شـــيء على شـيء ؛ كل منهما في المسـتقبل بدليل لزوم الفاء بعدها ، في نحو: أما زيد فمنطلق ، إذ لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر . إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، أو زائدة لصح الاستغناء عنها. فتعين أن تكون فاء الجزاء.

(والتوكيد) دائمًا أيضًـــا. أي : تقوية الحكم . فهي بمنزلة إنَّ فيما ذكر .

قال الزمخشري[1] : " فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهبٌ . فإذا قصـــدتَ توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه يصدر الذهاب ، وأنه منه عزيمة . قلتَ :أما زيد فذاهب[2] .

ومن ثمَّ قال سيبويه[3] في تفسير هذا التركيب : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب [4].

وهذا التفسير منه يشعر بفائدتين :

---

1 الزَّمَخْشَرِي:محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها.

أشهر كتبه (الكشاف - ط) في تفسير القرآن، و (أساس البلاغة - ط) و (المفصل - ط) ومن كتبه (المقامات - ط) و (الجبال والأمكنة والمياه - ط) و (المقدمة - ط) معجم عربي فارسي، مجلدان، و (مقدمة الأدب - خ) في اللغة، و (الفائق - ط) في غريب الحديث، و (المستقصى - ط) في الأمثال، مجلدان، و (رؤوس المسائل - خ) في شستربتي (٣٦٠٠) و (نوابغ الكلم - ط) رسالة، و (ربيع الأبرار - ط) الجزء الأول منه، و (المنتقى من شرح شعر المتنبي، للواحدي - خ) منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام، بالمدينة، رقم ٧٩٥ كتبت سنة ٦٣٣ في ١٣٦ ورقة (كما في مذكرات الميمني) و (القسطاس - خ) في العروض، و (نكت الأعراب في غريب الإعراب - خ) رسالة، و (الأنموذج - ط) اقتضبه من المفصل، و (أطواق الذهب - ط) و (أعجب العجب في شرح لامية العرب - ط) وله (ديوان شعر - خ) .وكان معتزلي المذهب، مجاهرا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. الأعلام للزركلي 178/7

2 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 82

3 سِيبَوَيْه:عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه - ط " في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حبسة. و " سيبويه " بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقا جميلا، توفي شابا. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف. ولأحمد أحمد بدوي " سيبويه، حياته وكتابه - ط " ولعلي النجدي ناصف " سيبويه إمام النحاطة - ط " الأعلام للزركلي 81/5

4 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 580/2

الأولى : أنَّ " أما " للتوكيد .

الثانية : أنها في معنى الشـــرط ، حيث رتب الجواب على ما هو محقق الحصول ، وفسره بما هو موضوع للشرط .

(والفصل) للخطاب لما مرَّ عن ابن الأثير ، بل هو المقصود . إذا المقصود من الإتيان بها الفصل بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام.

(دائمًا) أي في جميع مواردها ، راجع للأمور الثلاثة كما مرَّ

(والتفصـيل) لمجمل قبلها (غالبًا) لا دائمًا عند الجمهور ، بدليل اســـتقراء مواقعها ، نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة الآية ٢٦] ، ﴿أَمَّا ٱلسَّـــفِينَةُ﴾ [الكَهْف الآية ٧٩] ، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكَهْف الآية ٨٢] ، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكَهْف الآية ٨٠] الآيات .

وقد يترك تكرارها اســـتغناءً بذكر أحد القســـمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها. فالأول نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَـــمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النِّسَاء الآية ١٧٥] وقسيمه في المعنى : وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا ، حُذف استغناءً بالأول.

والثاني ، نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عِمْرَان الآية ٧] الآية ، وقسـيمه في المعنى قوله تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمْرَان الآية ٧] الآية.

فالوقف دونه ، والمعنى : وأما الراسخون فيقولون.... بناءً على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه .

وقد تأتي لمجرد التأكيد ، نحو : أما زيد فمنطلق ، ومنه قولهم في صدر الكتب والرسائل : أما بعد .

وذهب بعضهم إلى أنها للتفصيل دائمًا ، وأجاب عن المثال السابق بأن التفصـــيل مقدر ، والتقدير : جاء القوم أما زيد فمنطلق وأما غيره فلا أعرف حاله .

وردّ بأن فيه تكلفًا لا يحتاج إليه ، ولهذا قال العلامة العصـــام[1] : " ومن قصر نظره على الثاني ، فقد صار عانيًا لتكلفات لا يجد لها عانيًا "اهـ

وقال الرضـــي[2] : " وقد التزم البعض معنى التفصـــيل في جميع مواقع استعمالها فلزم ذكر التعدد بعددها " اهـ .

إلا أن جواز الســـكون على مثل قولك : أما زيد فمنطلق ، يدفع دعوى لزوم التفصيل كذا منها .

---

1 العِصَام الأَسْفَرَايِيني: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين: صاحب (الأطول - ط) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة. ولد في أسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. وله تصانيف غير (الأطول) منها (ميزان الأدب - ط) و (حاشية على تفسير البيضاوي - خ) في الأزهر، و (شرح رسالة الوضع للإيجي - خ) في أوقاف بغداد، و (حاشية على تفسير البيضاوي لسورة عم - خ) في الرباط، وشروح وحواش في (المنطق) و (التوحيد) و (النحو) طبع بعضها . الأعلام للزركلي 66/1

2 الشَّرِيف الرِّضى: محمد بن الحسين بن موسى، أبو الحسن، الرضي العلويّ الحسيني الموسوي: أشعر الطالبيين، على كثرة المجيدين فيهم. مولده ووفاته في بغداد. انتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده.

وخلع عليه بالسواد، وجدد له التقليد سنة ٤٠٣ هـ له (ديوان شعر - ط) في مجلدين، وكتب، منها (الحَسَن من شعر الحسين - خ) السادس والثامن منه، وهو مختارات من شعر ابن الحجاج، مرتبة على الحروف في ثمانية أجزاء، و (المجازات النبويّة - ط) و (مجاز القرآن - ط) باسم (تلخيص البيان عن مجاز القرآن) و (مختار شعر الصابئ) و (مجموعة ما دار بينه وبين أبي إسحاق الصابئ من الرسائل) طبعت باسم (رسائل الصابي والشريف الرضي) و (حقائق التأويل في متشابه التنزيل - ط) و (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ط) و (رسائل) نشر بعضها. وشعره من الطبقة الأولى رصفا وبيانا وإبداعاً. ولزكي مبارك (عبقرية الشريف الرضي - ط) ولمحمد رضا آل كاشف الغطاء (الشريف الرضي - ط) ومثله لعبد المسيح محفوظ، ولحنا نمر. الأعلام للزركلي 99/6

الثاني : في أصلها :

وقد أشـــار إليه بقوله (وأصـــلها) عند الجمهور (مهما يكن من شـيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وجملته ، لقول سيبويه في تفسير : أما زيد فذاهب مهما يكن من شـيء فزيد ذاهب ، فموضـع أما صـالح لهما ويكن وهي قائمة مقامهما لتضـمنها معنى الشـرط ، وليسـت أما بمعنى مهما وشـــرطها لأنها حرف ، والحرف لا يصـــلح أن يكون بمعنى اسم وفعل ، قاله المرادي[1] .

(فحذف أداة الشـــرط) التي هي مهما (وفعله) الذي هو يكن مع فاعله اختصـــارًا ، ووقعت أما موقعهما (وأقيمت أما مقامهما) أي : أداة الشـــرط وفعله فيما لهما من الأحكام (فلزمها) أي : أما (ما لزمهما) من الأحكام ، أي : ما لزمهما (من الاسـمية) وعمل الجزم والإعراب (و) ولزم يكن من وجوب قرن (الفاء) بالجواب والفعلية والجزم (إقامة اللازم) الذي هو الاسمية والفاء (مقام الملزوم) الذي هو مهما ، ويكن في الجملة إذ الحاصل مع أما إنما هو لصوق الاسمية لا الاسـمية ، واللازم الاسـمية ؛ لأن أما حرف ، والحرف يتعذر أن يكون اسمًا.

فنزل لصوق الاسمية منزلة الحصول بالفعل ، والفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا في مواضع قليلة سيأتي بيانها (و) أبقى ذلك اللازم الذي هو أثر الملزوم دالاً عليه (إبقاء الأثر) أي أثر الملزوم ولازمه (في الجملة) أي : إبقاء لبعض الآثار ، لا لكل الآثار إذ لم يبق من آثارهما إلا الاسمية ، بل لصوقها ولم يبق من آثار يكن إلا الفاء مع أن لكل منهما آثارًا ولوازم كثيرة تقدم التنبيه عليها .

فقولي : في الجملة راجع للأمرين جميعًا كما مرَّ ، ولا يخفى ما في المقام من التنافي التام ؛ لأن ما ذكر يفيد أن القائم مقام مهما ويكن اللازم المذكور من الاسـمية ، والفاء وما سـبق يفيد أن القائم مقام ما ذكر أما ولك التخلص بجعل الإقامة فيما مرَّ بمعنى الحلول في المحل ، وفيما ذكر بمعنى الدلالة ؛ إذ اللازم له دلالة على الملزوم.

---

1 شرح المرادي 2/ 285.

وذهب بعضهم إلى أن الأصل إذا أردت حال ، فإذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فالأصل : إذا أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق .حذفت أداة الشرط وفعل الشرط ، وأقيمت أما مقام ذلك .

الثالث : في إعراب ذلك الأصل :

وقد أشار إليه بقوله (ومهما) عند البصريين أصلها : ماما ، الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت الميم الأولى هاء .

وعند الكوفيين أصلها : مه . بمعنى : اكفف ، زيدتْ عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن.

والمختار : أنها بسيطة إذ لم يقم دليل على التركيب ، وهي (مبتدأ) بناء على الأصح من أنها اسم ، والخبر جملة الشرط .

وقيل : الجواب ، وقيل : مجموع الجملتين ، وقيل : لا خبر له .

(ويكن) فعل الشرط وهي (أما) تامة تكتفي بالمرفوع ، على أنه فاعل بها (والفاعل) حينئذ (أما شيء) ويكون مرفوعًا بضمة مقدرة منع من ظهورها استثقال المحل بحركة حرف الجر الزائد جريًا (على) مذهب الكوفيين والأخفش من جواز (زيادة من) في الإثبات .

وجعل الكوفيون من ذلك قولهم : قد كان من مطر ، والأخفش[1] قوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأَحْقَاف الآية ٣١] ، واشترط الجمهور لزيادتها أن تسبق بنفي أو شبهه ، وأن يكون مجرورها نكرة كما أشار إلى ذلك في الخلاصة بقوله :

وزيدَ في نفي وشبهِهِ فجَرّ نكرةً كما لباغٍ من مفر

واشترط الكوفيون الثاني ، ولم يشترط الأخفش شيئًا .

---

1 الأَخْفَش: محمد سعيد البغدادي الملقب بالأخفش: نحوي. من أهل بغداد. ولي القضاء بالسماوة، وتوفي فيها. وكان كثير المزاح والمجون في كلامه ونظمه. له (شرح ألفية السيوطي) في النحو. الأعلام للزركلي 141/6

(أو ضـــمير) مســـتتر فيها جوازًا عائد على مهما، والجار (والمجرور) الذي هو من شـــيء(بيان لهما) على حد قوله تعالى ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأَعْرَاف الآية ١٣٢] ، واعترض الوجه الأول بأنه يلزم عليه خلو الجملة الواقعة خبرًا عن الرابط ، والثاني بأن البيان المذكور مساوٍ للمبين ويجب في البيان أن يكون أخص لتحصل الفائدة كما في الآية.

وأُجيب عن الأول : بأن الرابط محذوف ، والتقدير : مهما يكن من شيء معه. ويكون المطلق عليه وجود شيء مع شيء آخر بعد البسملة ، والكون لا يخلو عن ذلك.

على أن هذا الاعتراض لا يرد على القول بأن مهما حرف ، وعن الثاني بأن محل وجوب الخصـــوص في البيان إذا لم يرد به التعميم ، ودفع توهم إرادة نوع بعينه ، وإلا جاز كما هنا ، وبأن الشـــيء عام أريد به خاص . أي : مهما يكن شـــيء من موانع مصـــدر جوابها فجوابها ثابت للمســـند إليه ، وإنما عمم ســـيبويه البيان ؛ لأنه لا يمكنه ذكر حديث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين ، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها قاله ابن هشام في حواشي التسهيل .

(أو ناقصة) فتحتاج إلى اسم وخبر (والاسم) حينئذ أما (شيء) على ما مرَّ، والخبر محذوف . والتقدير : مهما يكن شـــيء موجودًا (أو ضمير) مستتر فيها جوازًا عائد على مهما أيضًا ، ومن شيء بيان مهما (والخبر) لها (محذوف) أيضًـــا ، والتقدير : مهما يكن من شـــيء موجودًا ، وفي هذين الوجهين ما في الوجهين الســـابقين من الاعتراض.

والجواب : لا من شيء، فلا يصح أن يكون خبرًا على جعل الاسم ضميرًا ؛ لأن من إنْ كانتْ زائدة كان المعنى : مهما يكن شيء شيئًا . وإن كانت للتبعيض ، كان المعنى : مهما يكن شيء بعض شيء.

ولا حاصل له ، فظهر أن الأوجه خمسة : وجهان على تقدير التمام ، وثلاثة على النقصان ، وأن الأخير فاسد .

الرابع : في بيان لزوم الفاء في حيزها :

وقد أشار إليه بقوله (وتجب الفاء) الرابطة ، أي : حصولها (في جوابها) لتضمنها معنى الشرط وجواب الشرط يجب اقترانه بالفاء إذا لم يصلح لمباشرة الأداة بأنه كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلها جامد أو منفية بلن أو ما أو مقرونة بقد أو السين أو سوف ، وقد أشار إلى ذلك في الخلاصة بقوله :

واقْرُنْ بفا حَتْمًا جوابا لو شرطا لإنْ أو غيرها لم

وإنما وجبتْ الفاء بعد أما مطلقًا ولم تلزم بعد غيرها من أدوات الشرط إلا فيما ذكر ؛ لأن دلالة أما على الشرط ضعيفة من حيث أنها بطريق النيابة فلزمت تقويةً لذلك ، إلا فيما إذا دخلت على قول قد طرح استغناءً عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عِمْرَان الآية ١٠٦] ، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله [1]:

أمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمو ولكنَّ سيْراً في عِراضِ

أو نُذُورًا ، كقوله عليه السلام : " أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ". وقد أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة بقوله :

أمَّا كمهما يكُ من شيء وَفَا لتِلْوِ تلوها وُجُوبا أَلِفَا

وحَذْفُ ذي الفا قَلَّ في نَثْرٍ لم يكُ قَوْلٌ معها قد نُبِذَا

---

1 من الطويل نسبه البغدادي في الخزانة 1/ 217، إلى الحارث بن خالد المخزومي، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ص20 إلى الوليد بن نهيك أحد بني ربيعة بن حنظلة من تميم ثم قال: وينسب للكميت بن زيد بن الكميت بن معروف، وقبل البيت:

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قمدون سودان عظام المناكب

قال صاحب الأغاني: هما بيتان هجا بهما بني أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، العراض -جمع عرض- بمعنى الناحية.

الخامس : فيما يفصل به بين أما والفاء :

وقد أشار إليه بقوله : ويجب (الفصل) بينهما ؛ لأن أصل : أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فزحلقت الفاء وأُخرتْ إلى الخبر كراهة الولاء بين حرف الشرط وحرف الجزاء ؛ لأن حق حرف الجزاء أن يقع بين جملتين . فأُخر إلى الخبر ونزل ذلك المفرد منزلة الجملة ليحصل ما ذكر ، والفصل بينهما (إما بعمدة) مبتدأ أو خبر ، نحو : أما زيد فمنطلق وأما في الدار فزيد (أو فُضْلة) جملة شرط أو اسم منصوب بالجواب أو بمحذوف يفسره ما بعد الفاء أو ظرف معمول لأما أو للفعل الذي نابت عنه ، نحو : ﴿تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الوَاقِعَة من الآية ٨٧ الى الآية ٨٩] الآيات ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾ [الضُّحَى الآية ٩] الآيات ، ونحو ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فُصِّلَت الآية ١٧] بالنصب ، ونحو ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضُّحَى الآية ١١] ، ومنه قولهم في صدر الكتب والخطب : أما بعد...

فظهر أن الأمور التي يفصل بها بين أما والفاء ، ستة جمعها بعضهم في قوله :

وبعد أما فافصلن بواحد	من ستة ولا تفه بزائد
مبتدأ والشرط ثم الخبر	معمول فعل بعد فاء يذكر
كذلك معمول لفعل فسره	ما بعد فاء بعدها موجزة
والظرف والمجرور تلك ست	قد قالها كل إمام ثبت

فلا يجوز الفصل بينهما بجملة تامة لغير دعاء ، ولا بأكثر من اسم.

وأما الجملة الدعائية فيجوز الفصل بها مع واحد من هذه الأمور ، نحو : أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا وكذا .

السادس : في وجوب لصوق الاسم لها :

وقد أشار إليه بقوله (ويجب لصوق الاسم) لها عند صاحب الكشاف ؛ ليكون منزلاً منزلة حصول الاسمية اللازمة لهما على ما مرَّ . وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب ، بدليل ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الوَاقِعَة الآية ٨٨].

وأُجيب : بأن الاسم مقدر ، والأصل : فأما المتوفي .

السابع : في بيان اطراد حذفها :

وقد أشار إليه بقوله (ويطرد حذفها) أي : أما (مطلقًا) سواء كان هناك أمر أو نهي أو لا عند الجمهور بدليل دخول الفاء في حيزها وبعد في كلام لا أمر فيه ولا نهي ، نحو : وبعد فهذا شرح .

فدخول الفاء لا ما المقدرة .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يطرد إلا كان أمر أو نهي ، نحو : وربك فكبر ، والشيطان فلا تطع .

ودخولها في غير ذلك لتنزيل الظرف منزلة الشرط ، كما في قوله تعالى ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [للأَحْقَاف الآية ١١] ، ودخولها حينئذ جائز ؛ لأن لزومها بعد الواو إنما هو لكونها نائبة عن أما ، بدليل أنها إذا كانت استئنافية أو عاطفة لا تكون لازمة.

وأُجيب : بأن الأصل عدم التنزيل .

الثامن : في جواب الإشكال الوارد على جوابها :

وحاصل الإشكال : أن اتصاف الشرح بالصفات المخصوصة ، أو سؤال بعض الإخوان في قولهم : أما بعد فهذا شرح لطيف..ألخ ، أو فقد سألني بعض الإخوان..ألخ متقدم على زمن الأخبار ، فيكون ماضيًا وجواب الشرط يجب أن يكون مستقبلاً كفعل الشرط ، وقد أشار إلى الجواب بقوله (والجواب) لأما المذكورة في أثناء الخطب

(مســتقبل نظرًا) إلى القول (المحذوف) وهو الجواب في الحقيقة ، ولا يرد أن الفاء واجبة الحذف حينئذ ؛ لأن ذلك مذهب الجمهور .

وذهب بعضـهم إلى أن الفاء لا تحذف ولو مع القول ، وعليه يصـح هـذا الجواب . قـال في المغني : هـذا قول الجمهور ، وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب أما لا تحذف في غير الضـرورة أصـلاً وأن الجواب في الآية قوله (فذوقوا العذاب) والأصـــل ، فيقال : ذوقوا العذاب ، فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما اعتراض أو هو مســـتقبل نظرًا (إلى أن الخطبة ســـابقة) على التأليف ، فيكون مســـتقبلاً بالنســـبة لزمن الإخبار ، وهذا الوجه أولى لما يلزمه على الأول من المحذوف ، وأجري على خلاف قول الجمهور .

المقصد الثالث في " بعد "

وفيه ستة مباحث :

الأول : **في أنها ظرف لغو أو مستقر** ، وقد أشار إليه بقوله (والظرف) الذي هو بعد (لغو) لأن لا يقع خبرًا ولا حالاً ولا صفة ولا صلة وذلك لأن الظرف اللغو ما تعلق بعامل خاص ذكر أو حذف ، نحو : صمتُ يوم الجمعة ، ويوم الجمعة صمتُ فيه .

ولا يقع خبرًا ولا حالاً ولا صلة ، سُمي بذلك لعدم تحمله الضمير الذي في متعلقه ، فهو ملغي عن الضمير.

والمستقَر – بالفتح – ما تعلق بعام ، وذلك فيما إذا وقع خبرًا أو حالاً أو صفة أو صلة ، نحو ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال الآية ٤٢] ، جاء زيد فوق الناقة ، مررت برجل عندك ، جاء الذي عندك . سُمي بذلك لانتقال الضمير الذي كان في المتعلق واستقراره فيه بعد حذفه ، وهذا ظاهر إذا كانت من تعلقات الجواب ، وأما إذا كانت من تعلقات الشرط فالعامل عام ، والتعلق بالعام مستقر كما مرَّ فتأمل .

وهو ظرف لا يتصرف ، فلا يقع خبرًا ولا حالاً ولا صفة ولا صلة ؛ لأنه ملازم للنصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا للجر بمن فيكون لغوًا سواء كان معربًا أو مبنيًا .

قال في التوضيح : " الظرف نوعان : متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبر أو فاعلا أو مفعولا أو مضافًا إليه ، كاليوم يوم مبارك ، وأعجبني اليوم ، وأحببت يوم قدومك ، وسرت نصف اليوم.

وغير منصرف، وهو نوعان: ما لا يفارق الظرفية أصلا، كـ: "سقط وعوض"، "ما فعلته قَطُّ" و: "لا أفعله عَوْضُ" وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو قبل وبعد ولدي وعند، فيحكم عليهن

بعدم التصـــرف مع أن "من" تدخل عليهن؛ فلم تخرج عن الظرفية إلا إلى حالة مشبهة لها؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان[1].اهـ

الثاني : في كونها ظرف زمان أو مكان :

وقد أشـــار إليه بقوله هو ظرف (زماني) كثيرًا إنْ أُضـــيف إلى زمان ، نحو : صمتُ يوم السبت بعد يوم الجمعة ، وظرف (مكاني) قليلا إنْ أُضـــيف إلى مكان ، نحو :دار زيد بعد دار عمرو . ويصـــح اعتبارهما في الواقع في صـــدر الكتب ، فهو زماني باعتبار زمن النطق ، ومكاني باعتبار مكان الرقم .

الثالث : في حكمه من حيث الإعراب والبناء :

وقد أشار إليه بقوله (يعرب) ذلك الظرف نصبًا على الظرفية أو جرًا بمن خاصـــة (تارة) بلا تنوين إذا ذكر المضـــاف إليه أو حذف ونوي لفظه ، وبتنوين إذا حذف ولم ينو شـــيء، قال الله تعالى (فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون من بعد ما أهلكنا القرون الأولى) وقُرئ (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالجر من غير تنوين ، والأصـــل : من بعد الغلب ، فحذف المضاف إليه ونوي لفظه . قال الشاعر[2] :

..... فما شَربوا بَعْدًا على لَذَّةٍ خَمْرَا

وقرئ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم الآية ٤] بالجر والتنوين ، لعدم نية شـــيء. وهي في الحالتين الأوليين معرفة بالإضـــافة لفظًا أو تقديرًا ، وفي الحالة الثالثة نكرة لعدم الإضـــافة ولذلك نونت (ويبنى) ذلك الظرف على الضـــم تارة (أخرى) فيما إذا حذف المضـــاف إليه

---

1 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 210/2

2 قال الفراء: هو لرجل من بني عقيل، ولم أقف على اسمه. معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢١ وشرح الكافية الشافية ٩٦٥ وابن الناظم ١٥٦ والعيني ٣/ ٤٣٦ والخزانة ٣/ ١٣١ والضرورة للقيرواني ٢٠٨ والهمع ١/ ٢١٠ والدرر ١/ ١٧٦.

ونوي معناه ، قرأ السبعة ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم الآية ٤] بالضم بلا تنوين

قال في التصريح[1] : إنما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه معنى كافتقار الحروف ، وكأن البناء على حركة تخلصًا من التقاء الساكنين ، وعلى خصوص الضم لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب.اهـ

وقال العلامة الفاكهي : بنيت لشبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها .اهـ

وهو الحق؛ لأن الافتقار المقتضي للبناء الافتقار للجمل لا للمفردات والمراد بنية معنى المضاف إليه : ملاحظة مدلوله الموضوع.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالمعنى التقييد الحاصل بالمضاف إليه ، وإنما أضيف إلى المضاف إليه ؛ لأنه معنى يحصل به والإضافة تأتي لأدنى ملابسة ، وهو فاسد وقد بينتُ وجهه في " حلية ذوي المجد بجواهر العقد في الكلام على أما بعد ".

وذهب بعضهم إلى أن المراد بنية معنى المضاف إليه : أن ينوي أن هناك مضافا إليه ، وأن المراد بنية اللفظ نية مضاف إليه خاص ، وهو صحيح غير أنه لا يحتاج إليه كما بينته في الشرح المذكور .

الرابع : في أنها من متعلقات الشرط أو الجزاء :

فيصح أن تكون من متعلقات الشرط بناء على أن العامل أما أو الفعل النائبة عنه، ويكون الجزاء معلقًا على وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة وما معها ويصح أن يكون من متعلقات الجزاء بناء على أن العامل ما فيه من فعل أو وصف ، ويكون الجزاء معلقًا على وجود شيء مطلق سواء كان بعد البسملة أو قبلها .

(وتعلقه) من حيث العمل (بالجواب) بناء على ما مرَّ (أحوط) من تعلقه بالشرط ؛ لأن التعليق على المطلق أقرب لتحققه في الخارج

---

1 270/1

من التعليق على المقيد وإن كان الأمران بالنظر لما في الخارج سيبني لتحقق ما علق عليه فيهما .

الخامس : في عدم اقترانها بأل :

وقد أشار إليه بقوله (ولا يقترن) ذلك الظرف (بأل) المعرفة ، فلا يقال : جئت البعد . سواء كان معرفة بالإضافة وأل لا تجامع الإضافة ، أو نكرة كما في الحالة الرابعة لعدم السماع كما في " ذو ، ومن ، وما " في الاستفهام والشرط فإنها نكرات لوقوعها موقع ما يقبل أل ، وهو صاحب وإنسان وشيء ولا تقبل أل والظرف المذكور في هذه الحالة كذلك فإنه واقع موقع ما يقبل أل وهو زمن متأخر .

فإذا قلتَ : صمتُ بعدًا . كان المعنى : صمت زمنًا متأخرًا ولا يقبل أل .

السادس : في العامل فيها :

وقد أشار إليه بقوله (والعامل) فيه (أما) عند سيبويه لنيابتها عن الفعل ، فتكون نائبة عنه معنى وعملا قياسًا على ما الواقعة عوضًا عن كان بعد أن المصدرية ، نحو : أما أنت منطلقًا انطلقنا .

فقد نقل أبو الفتح[1] عن ابن علي أن أما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته ، وحجته : أن أما لما نابت في اللفظ نابت في العمل ، وزعم أنه مذهب سيبويه. قاله في التصريح[2] .

وفيه أن الفعل رافع ، فلو كانت نائبة عنه في العمل لرفعته أيضًا.

وأُجيب : بأنها نائبة عنه في نوع من العمل وهو النصب ، ويدل على ذلك التنوين (وقيل) العامل (فعل الشرط) المحذوف وهو يكن (وقيل) العامل ما اشتمل عليه (الجواب) من فعل أو وصف ،

---

1 انظر قول أبي الفتح في الخصائص ٢/ ٣٨١.

2 258/1

فتكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا إذا كانت أما مذكورة ، فإن كانت محذوفة وذكرت الواو صحَّ أن تكون هي العاملة على ما سيأتي .

المقصد الرابع في الواو الداخلة على الظرف

وفيه أربعة مباحث :

الأول : في معناها :

وقد أشـــار إليه بقوله (والواو) الداخلة على الظرف بعد حذف أما (نـائبة عن أما) النائبة عن مهما ويكن عند الجمهور ، فتكون نـائبة النـائب بـدليل لزوم الفـاء في حيزهـا ، والفـاء لا تلزم إلا في جواب الشرط .

الثاني : في وجه تخصيصها بالنيابة :

وقد أشـــار إليه بقوله (لأنها أم حروف العطف) وهم كثيرًا ما يخصـــون الأمهات بمزيد أحكام ، ولأنها (ترد للاســتئناف) كما ترد أما لذلك ، فنابت عنها دون غيرها لما بينهما من المناسبة .

الثالث : في جواز عملها في الظرف :

وقد أشـار إليه بقوله (و) هي (ناصـب للظرف) بناء على ما مرَّ من أنها نائبة عن أما النائبة عن عامل ، فكما نابت في اللفظ جاز أن تكون نائبة في العمل ، وأشار إلى مقابل قول الجمهور السابق بقوله (وقيل) الواو المذكورة (عاطفة) لمجموع الجمل التي بعدها على مجموع ما قبلها من الجمل (وقيل) الواو (للاســتئناف) والفاء على القولين زائدة على توهم أما إشعارًا بلزوم ما بعدها لما قبلها ، والعامل في الظرف محذوف تقديره : أقول أي ، وأقول بعد هذا شرح مثلا .

ولا يرد على الأول أنه يلزم عطف الخبر على الانشـــاء ، وعلى الثاني الحمل على النادر ؛ لأن ما قبلها من قبيل الإنشاء ومجيء الواو للاســـتئناف نادر ، وعليهما أن الزائد لا يلزم ؛ لأن ما قبلها يجوز أن يكون خبرًا على أن عطف الخبر على الانشـــاء جائز عند ســـيبويه

وطائفة من النحاة ، ومحل الندرة إذا كانت الواو في غير ابتداء المقصود ، وإلا جاز بكثرة على ما ذكره ابن هشام ، والباء في احسن بزيد زائدة عند الجمهور ، وهي لازمة .

فظهر أن الأقوال الثلاثة صحيحة ، فلا حاجة للكلفات التي يمجها السمع وينفر منها الطبع .

الرابع : في امتناع الجمع بينها وبين أما :

وقد أشار إليه بقوله (ويمتنع الجمع بينهما) أي بين الواو وأما (على) القول (الأول) الذي ذهب إليه الجمهور من أنها نائبة عن أما ، فلا يقال وأما بعد لئلا يلزم الجمع على ذلك بين العوض والمعوض

وأما على القولين الأخريين فيجوز الجمع بينهما لعدم المحذور المذكور ، وعلى ذلك حمل قول صاحب المفتاح.

وأما خلاصة الأصلين والواو في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف الآية ٨٠] ، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف الآية ٨٢] ، ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ﴾ [الضحى الآية ١٠] الآيات من هذا القبيل كما هو ظاهر لكل ماهر نبيل ، ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة والسلام على النبي وآله الكرام ليحوز أجر ذلك في البدء والختام فقال (والحمد لله على الختام) لهذا التأليف – بكسر الخاء – الآخر ، ومنه قوله تعالى ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين الآية ٢٦] أي : آخره ،؛ لأن آخر ما يجدونه رائحة المسك (وعلى نبيه) عليه السلام (أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الأبرار وأصحابه الأخيار) وهذا آخر ما تيسر جمعه والحمد لله على التمام والكمال .

تم نسخ هذه الرسالة بعون الملك العدل المسماة بـــ " إنجاز الوعد على أما بعد " بقلم الفقير راجي عفو ربه الفعال أحمد بن محمد بن أحمد عبد المتعال غفر الله له ولوالديه ولمشائخه وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات بعد صـــلاة الظهر في يوم الســـبت المبارك الموافق 17 رجب سنة 1291 والحمد لله على الكمال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين [1].

1 تم الفراغ من تحقيق الرسالة بعد صلاة الظهر في يوم الأحد الموافق 6 رمضان 1442 والحمد لله على الكمال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين